

ففيه وجهان احدهما انها تكون حرزا لانه  
قد يقا ذلك اعتمادا على نظر الجيران ومراعاتهم ذلك  
اذا كانوا اطربون هناك فصار كالمستعصم على اطراف  
الحوائط فانها تكون محرزة بظن المارة والجيران  
واصحها الاكثار لو لم يكن معها احد الباب  
مفتوح ويكلف المستعصم على اطراف الحوائط فان  
الاعين تقع عليها ولا يقع على ماني داخل الدار وايضا  
الجيران يستأهلون اذا علموا بان صاحب الدار فيها  
والوجهان في ايام الامن فاما في زمان الخوف  
والهيب فالابواب كالدباب في هذا قضية ماني الهندية  
وعينه وان كان من فيها مسقط الكفة لم يتم  
الملاحظة ان كان يزد في الدار فيعقله السارق  
وسترف في حكاية الشيخ ابي علي منه وجهان  
وتقال ان الفخار حمله احرابين في حرز  
استشهدوا على عن الضمانه اوجب القطع ولا يحدد  
ماني الدار ولخالف هذه محرز التقيير باعمال المرافيه  
مع فتح الباب ولو كان بالغ في الملاحظة حيث  
يحل الاحراز بمنزله في الصحرا وان السارق الفرصة  
وتلاخله في جوب القطع ه ولو فتح صاحب الدار  
ابوابه وادن للناس في الدار عليه لسرى مناعه  
كما ينعاه الذي تخزن في داره فوجهان لان الرجه

تسفل الحرس على ما سبق وامر اذا لم يكن فيها احد  
فالظاهر وهو الخواب في التنبه انه ان كان الباب  
مغلقتا فهو حرز بالفتاوى في وقت الامن ولست حرزا  
في وقت الخوف ولا اللبالي فان كان مفتوحا لم  
يكن حرزا اصلا ومن جعل الدار المنفصله عن العارات  
حرزا عند اطلاق الباب فاولى ان يجعل المنفصله بها  
عند الاطلاق حرزا واذا ادعى السارق ان صاحب الدار  
نام او وضع ما فيها او اعرض عن الحاظ فالمدكور  
في الباب انه لسقط القطع بمجرد دعواه كما في دعوى  
الملك ولا شك في انه يحجب به الوجه المدكور هناك  
واعلم ان الامر في جميع ذلك ينسب على المعاده الغالبه  
في الاحراز وعلى هذا الاصل قال في الحجاب  
المتقدان والجاره والنياب لا تكون محرزه الا باطلاق  
الباب عليها ه وانتمه العطارب والنياب لين  
والصياده اذا امر بها صاحب الحان على باب الحان  
وامر به اوثاب عنه فان من بعضها الي بعض وبها  
يجل او يعلق عليها شئك او وضع لو حرس على وجه  
الحان في مخالفتي ذلك احراز بالفتاوى لان الجيران  
والماره يظنون وفيما جعل ما بينهم لو صد السارق  
وان تركها متفرقه ولم ينفذ في ما ذكرنا لم ينجح  
محرزه واما اللبالي فلا تكون محرزه الا بحارس ه